كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
تهديدات الانفلات الأمني في دول الجوار للأمن الحدودي والقومي الجزائري :فرقة البحث التكويني PRFU

الملتقى الوطني
الاشكالات الأمنية في دول الجوار وسبل مواجهة تهديداتها للأمن الجزائري

طالب الدكتوراه: شافي محمد عبد الباسط
التخصص: قانون عام اقتصادي
جامعة: أبو بكر بلقايد –تلمسان
المخبر المتوسطي للدراسات القانونية
الوظيفة: استاذ مؤقت جامعة تيسمسيلت
chafi_moh@hotmail.com

طالب الدكتوراه: كرايس الجيلالي
التخصص: علم الاجتماع السياسي
جامعة: وهران –2–
مخبر الديناميات الحضارية والتطور الاجتماعي في الجزائر
الوظيفة: استاذ مؤقت جامعة تيسمسيلت
kerais2014@hotmail.fr

محور المداخلة: الخامس: استراتيجيات الجزائر في مواجهة واحتواء التهديدات الأمنية لدول الجوار

عنوان المداخلة:

الاستراتيجية الجزائرية لضمان الأمن في منطقة الساحل – مبادرة دول الميدان أنموذجا –

the Algerian strategy to ensure security in the Sahel region - The initiative of countries on the ground as a model -

الملخص:

تعتبر منطقة الساحل من أكثر المناطق توترا في إفريقيا، وذلك بسبب انتشار العديد من التهديدات اللاتماثلية في المنطقة، إضافة إلى وجود تدخل أجنبي مزمن في المنطقة، وهذا ما انعكس على بنية الدولة في ذلك، إذ حولها إلى دولة ضعيفة تسير نحو الفشل والانهيار خاصة بعد الانتشار الواسع للجماعات الإرهابية، وتدخل القوى الأجنبية بحجة مكافحة الإرهاب، ما انعكس من جهة اخرى على الأمن الجزائري، حيث يعتبر الجنوب الجزائري منطقة انكشاف أمني على دول الساحل بكل ما تعكسه من تهديدات، وهذا ما حتم على الجزائر التدخل من أجل حل الصراع وفق مبادئ السياسة الخارجية

الجزائرية، وذلك عن طريق إطلاق مبادرة دول الميدان، والتي تهدف إلى إيجاد تسوية للنزاعات والصراعات، لتفعيل الدور الإفريقي، والمطالبة بإنهاء التواجد الأجنبي، وهذا ما سنتطرق اليه من خلال هذه الورقة.

مفاهيم الورقة:

مبادرة دول الميدان، منطقة الساحل، الإستراتيجية الأمنية، الانكشاف الأمني، التهديدات اللاتماثلية.

محاور الورقة:

The Sahel region is considered one of the most tense regions in Africa, due to the spread of many asymmetrical threats in the region, in addition to the presence of chronic foreign interference in the region, and this is reflected in the structure of the state in the region, and has transformed it into a weak state and on the path of failure and collapse, particularly after widespread spread. For terrorist groups, and the interference of foreign powers under the pretext of fighting terrorism, and this is reflected on the other hand on Algerian security, because the south considers Algeria as a safe zone of exposure to Sahel countries with all the threats they reflect, and this is what forced Algeria to intervene to resolve the conflict, according to the principles of Algeria's foreign policy, by launching the initiative of countries on the ground, which aims to find a settlement to disputes and conflicts , to activate the African role and demand an end to the foreign presence, and that is what we will discuss in this article.

keywords:

Country initiative on the ground, Sahel region, security strategy, exposure to security, asymmetric threats.

مقدمة:

يعد أمن الدولة من أهم مقومات بقائها، وكلما نجحت الدولة في ضمان أمنها على مختلف المستويات كلَما استطاعت أن تتبنى سياسة خارجية أكثر وضوحا، وتماشيا مع خلفيتها الإيديولوجية والفكرية، فالسياسة الخارجية والتحرك الإقليمي لأي دولة يعني حمايتها لأمنها الداخلي، وتحقيق معدل عالي من الاستقرار، كما أن الأمن لم يعد يتماشى مع المفهوم التقليدي حيث تطور وأصبح أكثر تعقيدا، فأمن أي دولة لا يبدأ من حدودها، بل لكل دولة عمقها الاستراتيجي، ومناطق نفوذها التي تعتبر جزء لا يتجزأ من أمن الدولة الداخلي، وهذا ما تعرفه الجزائر التي تقع على حدود منطقة جد متوترة وتعيش حالة من الأزمات المستمرة، وتعدد الأطراف المتحكمة في هذه الأزمات، حيث تعتبر منطقة الساحل التي تعتبر الجزائر منكشفة عليها أمنيا من خلال حدود صحراوية شاسعة ومفتوحة ويصعب التحكم فيها، نتيجة عدة عوامل منها الطبيعة والديمغرافية والتنموية، وبذلك منطقة الساحل المتاخمة للحدود الجزائرية ، إذ تعتبر مصدر تهديد وقلق للأمن الجزائري، وهي أيضا تفرض على الجزائر رسم استراتيجية أمنية تهدف إلى تأمين المنطقة ،وإعادة الاستقرار إليه، كجزء وآلية من آليات ضمان أمن الجزائر واستقرارها الداخلي، فلا يمكن الحديث عن مقاربة آمنة جزائرية دون مشاركة الدول المجاورة للجنوب الجزائري ،وهذا راجع إلى التعقيدات التي بات يعرفها الأمن القومي لأي دولة، ولذلك نجد الجزائر ومن خلال مبادئ سياستها الخارجية تعمل باستمرار على خفض حدة التوتر في منطقة الساحل وذلك من خلال العديد من المبادرات

ومن بينها مبادرة مجموعة دول الميدان، فما هي مبادرة مجموعة دول الميدان وكيف ستضمن امن الجزائر القومي؟

الاسئلة الفرعية:

- ما طبيعة التهديدات والأزمات التي تعيشها منطقة الساحل الافريقي؟
- كيف تنعكس هذه التهديدات على الأمن الجزائري؟
- وما هي أهم بنود مبادرة مجموعة الميدان وما دورها في حفظ أمن المنطقة؟

فرضيات الدراسة:

تعيش منطقة الساحل أزمة هشاشة أدت إلى انتشار مختلف التهديدات اللاتماثلية.

من خصائص التهديدات اللاتماثلية أنها عابرة للحدود وبذلك يمكنها التأثير على الامن الجزائري.

تهدف مبادرة دول الميدان إلى تأقلم الحلول في منطقة الساحل وعزل القوى الاجنبية.

1- منطقة الساحل، غياب الأمن وهشاشة الدولة.

2- الجزائر ومسألة الانكشاف الأمني على منطقة الساحل.

3- مبادرة الميدان وفكرة أقلمة الحلول في افريقيا

1- منطقة الساحل غياب الأمن وهشاشة الدولة:

يعرف فرنسيس فوكويا ما بناء الدولة بأنها تقوية المؤسسات القديمة وبناء مؤسسات جديدة وفاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي، ما يعني أن بناء الدولة هو نقيض لتحجيم الدولة وتقليص قدراتها،[1] إن هذا التعريف يحيلنا إلى أن الدولة عملية تراكمية، ولا يمكن أبدا أن تنشأ وفق منطق القطيعة، فالدولة تجربة وتاريخ وهوية، ورضا اجتماعي يكون اساس الشرعية السياسية، إلا أن غياب هذه الإستراتيجية في بناء الدولة، سيحولها إلى مجرد غبن وحالة من القهر، ويضعها امام احتمال الفشل والانهيار اكثر من احتمال الازدهار والتطور، وهذا ما نستشفه من أعمال برتراند بادي وفكرة الدولة الفاشلة، تلك الدولة التي جاءت نتيجة حالة عالية التركيز من الاستيراد والارتباط بالمشروع الاجنبي، وهي المعضلة التي ترزح تحتها الدول الافريقية، حيث ارتبط مشروع الدولة بالقوى الاجنبية، التي انسحبت من المشهد لكنها خلفت نموذج دولاتي اقرب إلى الانهيار منه إلى البقاء والثبات، حيث أن الاستعمار كرس لحالة الازمة بسبب التقسيمات غير الابهة بالمكونات الاثنية في المنطقة[2] لان مشروع الدولة في افريقيا ما بعد الاستقلال هو مشروع يخدم الاجندة الخارجية وليس المصلحة الوطنية.

إن هذه الحالة من الضعف والهشاشة في الدولة الافريقية ما بعد الاستعمار، نجده متجلية اليوم في المشهد الافريقي، ومدى انتشار الازمات والصرعات، وتراجع حضور الدولة المركزية لصالح فواعل ما دون الدولة وما فوقها، خاصة في منطقة الساحل التي تعتبر من أكثر من المناطق توترا في العالم وفي افريقيا، حيث تعتبر الصراعات عامة مسجلة لدلو الساحل وهي نزاعات ذات طابع اهلي[3] ولذلك فإن فهم ما يحدث في منطقة الساحل يحتم علينا التعرف على المنطقة جغرافيا اضافة إلى رصد اسباب الفشل وانتشار اللاأمن في المنطقة.

أ/ جغرافيا الساحل الافريقي:

تعتبر جغرافيا اي دولة او منطقة أحد أهم مفاتيح فهم تلك المنطقة، حيث يمكن للجغرافيا أن تحدد اهمية الدولة ومدى تعرضها وتحصنها ضد الاخطار والتهديدات والأمنية، وإذا عدنا إلى منطقة الساحل الافريقي، نجد أنفسنا أمام مساحات صحراوية شاسعة ومفتوحة، وتشكل بيئة خصبة لتنامي مختلف التهديدات الجديدة، حيث تقع منطقة الساحل في وسط القارة الافريقية ولديها إطلالة على المحيط الاطلسي شرقا، وصولا إلى البحر الأحمر غربا، بمساحة تقدر بتسعة ملايين كلم مربع، وقد عرفها الباحث سمير قلاع الضروس بأنها المنطقة الفاصلة بين شمال افريقيا الأبيض وبين افريقيا ما تحت الصحراء السوداء، وهو شريط فاصل بين المغرب العربي وبين بلاد السودان[4] وهي منطقة مفتوحة وذات كثافة سكانية محدودة، حيث يتمركز السكان في مناطق معينة بينما تعرف مناطق واسعة شبه انعدام للعنصر البشري، وهي تشكل مساحة معتبرة من قارة افريقيا ولديها تماس مع العديد من المناطق، مما يحولها إلى منطقة ذات بعد جيواستراتيجي ويمكنها أن تؤثر امينا على الدول الافريقية وحتى القارات الاخرى، فالمساحات المفتوحة يمكن أن تستقطب الكثير من التهديدات، بسبب سهولة التنقل فيها وتراجع مظاهر الدولة، حيث الباحث برجور أندري أن الساحل عبارة عن صحراء ويمكن تشبيهها بإقليم بدون حدود[5]

خارطة تمثل المنطقة المعروفة بالساحل الافريقي.

وتقدر مساحة الساحل الافريقي بتسعة ملايين كلم مربع حيث تشغل مساحة 30% من اجمالي مساحة القارة الافريقية، وهذا ما يعطيها اهمية بالغة في الدراسات الأمنية، خاصة أن عدد سكان هذه المنطقة لا يتوافق مع مساحتها الكبيرة اذ تقدر يعدد سكان الساحل الإفريقي ب حوالي 80 مليون نسمة، وهذا ما يعتبر الباحث جيرار فرنسوا ديمونت نوعا من التناقض بين الساحة الشاسعة وعدد السكان القليل جدا[6] هذا التناقض الذي سينعكس على الوضعية الأمنية لدول المنطقة والتي تضم كل من مالي، نيجر، وتشاد وهي دول تتميز بالفقر وتراجع التنمية وانتشار مظاهر اللاأمن، حيث تعلب مساحة المنطقة

وجغرافياتها الصحراوية دورا كبيرا في انتشار مظاهر البؤس التي حولت المنطقة إلى منطقة توتر عالمية ومصدر تهديد للعديد من الدول حتى البعيدة عنها، اذا تركز حكومات تلك الدول على خلق تنمية في مناطق محددة من اقليمها واهمال الاقاليم الاخرى، مما سهل انتشار الفوضى فيها مع تقاعس من طرف قادة الدول تلك الدول في التعامل مع ظاهرة الصراع[7]

ومنطقة الساحل بكل تعقيداتها لها علاقة وظيفية مع مناطق أخرى محاذية لها، ويمكنها أن تلقي بظلالها عليها، خاصة أن الازمات التي تعاني منها تلك المنطقة هي ازمات زاحفة ويمكنها أن تنتقل إلى الاقاليم المطلة على منطقة الساحل حيث يقسم الباحث سمير قلاع الضروس الفضاء الساحلي إلى ثلاثة مستويات:[8]

المستوى الاول وهي دول العمق (مالي، نيجر، وتشاد)

المستوى الثاني وهي دول الحواف (السودان، وموريتانيا)

المستوى الثالث وهي دول التماس (الجزائر، بوركينافاسو، نيجيريا، ايريتريا، السينغال، وجزر الراس الاخضر)

وبذلك فإن أي أزمة في منطقة الساحل يمكنها أن تنتقل إلى دول الجوار أو دول التماس، بسبب الجغرافيا المتشابهة والخصوصية الإثنية والهوياتية التي تسمح بزحف تلك الازمات وانتشارها في منطقة تعتبر هشة ورخوة بسبب مسحتها ونظرا لعديد من التهديدات الجديدة المنتشرة فيها بكثافة.

ب/ منطقة الساحل واسباب الهشاشة:

تعرف منطقة الساحل هشاشة اقتصادية وتنافس شرس بين الدول الكبرى مثل الصين وفرنسا والولايات الامريكية المتحدة[9] إن هذا الوضعية الصعبة التي تعيشها دول الساحل الافريقي من هشاشة اقتصادية وتراجع واضح في البنى التحتية، وتدخل متسمر من طرف القوى الاجنبية، سواء تلك القوى الاستعمارية مثل فرنسا، او حتى اللاعبين الجدد مثل الولايات الامريكية المتحدة والصين، ساهم في مزيد من الضعف الذي تعاني منه الدولة في منطقة الساحل، فالقوى الاجنبية لا يمكنها الانتشار والتغلغل واستغلال امكانيات دول المنطقة، بدون نشر حالة من الفوضى والانفلات الأمني، خاصة في منطقة شاسعة وصعبت الجغرافيا، إذ أن جغرافيا الساحل الافريقي من أهم عوامل هشاشة دوله وحساسيتها المفرطة للازمات إذ يرى روبرت روتبرغ أن العالم الجغرافي مهم جدا في تحديد مدى فشل الدولة انطلاقا من تحديد مدى سيطرة الدولة على جغرافية اقليمها[10] واذا عدنا إلى دول الساحل نجد اغلبها تعاني من انتشار جماعات ارهابية متمردة وتتحكم في اقاليم بأكلها، مثل دولة مالي ومعضلة الازواد في الشمال، نيجيريا وجماعة بوكو حرام، السودان والتشاد وتداعيات ازمة دارفور، كما أن هذه الازمات التي تعيشها دول مردها الفشل الحاد في التنمية وحالة التمايز بين اقاليم كل دولة، حيث احتلت دول الساحل مراتب جد متأخرة من حيث التنمية، إذ تحتل ليبيا ادنى مرتبة 64 وهي من بين دول التماس مع الساحل، بينما احتلت النيجر الرتبة 186 في الترتيب العالمي وهذا بسبب معناة دول ساحل والصحراء من أزمة بناء الدولة

والهشاشة فأغلب دولها هشة وفاشلة ينتشر فيها الفساد وإساءة استعمال السلطة وغياب مبادئ الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان[11]

هذه الحالة من الضعف للدولة المركزية وتدخل القوى الاجنبية واستغلالها لمقدرات تلك الدول، عن طريق الشركات متعددة الجنسيات وحقوق الامتياز، ساهم في انتشار الفقر خاصة في الأقاليم الصحراوية وشعور سكان تلك المناطق بتخلي الدولة عنهم، ولذلك يكونون أكثر ميلا للتمرد وللتعاطي مع الجريمة المنظمة بمختلف اشكلها، او العودة إلى مظاهر ما قبل الدولة مثل الانتماء الديني والاثني من اجل الشعور بالحماية والدفاع عن الهوية في وجه دولة ضعيفة وفاسدة حيث أن فشل الدولة يؤدي إلى استعانة السكان بأمراء الحرب وتجار السلاح والقبائل والعشائر، وهنا تبرز تلك القوى في الوقت الذي يكون فيه كل شيء اخر بما في ذلك الدولة في حالة انهيار[12]

إن هذه الحالة من تفشي مظاهر ما قبل الدولة راجع إلى المرحلة الاستعمارية حيث تم رسم حدود المستعمرات دون مراعاة التركيبة القبلية، ولذلك وجد العديد من القبائل نفسها ممزقة ومبعثرة في أكثر من دولة ومثال ذلك قبائل الهوسا في السودان والتشاد، وقبائل الطوارق في مالي والنيجر وتشاد وليبيا والجزائر، وصولا إلى قبائل التوبو والفولاني في موريتانيا ومالي، رغم أن آلية اشتغال القبيلة تختلف عن الية اشتغال الدولة، وهذا ما سيرهن مشروع الدولة في منطقة السالح الافريقي ويهدد الدول المطلة عليها حيث يرى كافلي هولستي أن الدول الضعيفة تأثر على الأمن العالمي[13]

إن حالة الضعف والهشاشة والسير نحو الانهيار لها خلفيات استعمارية وقد ساهمت جغرافيا الساحل في استفحال مظاهر الهشاشة اضافة إلى غياب عنصر التنمية حيث يربط روبرت ماكنمار بين الأمن والتنمية وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدولة التي لا تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة،[14] كما أن غياب التنمية راجع إلى تنامي التواجد الاجنبي على اراضي الدولة، وشعور السكان الاصليين بنوع من القهر وعدم الاستفادة من مقدرات الدولة ولذلك لخص روبرت روتبرغ مظاهر الهشاشة في ثلاثة نقاط:[15]

. فشل الدولة في بسط سلطتها على اقليمها وفشلها في حماية أمن مواطنيه

. عدم توفر الخدمات الاساسية لكل المواطنين.

. عدم قدرة الدولة على الحفاظ على شرعيتها على المستوى الداخلي والدولي.

إن هذه المظاهر تكاد تكون متوفرة في دول الساحل او حتى بعض الدول المطلة على المنطقة، وهذا راجع إلى عوامل عدة قد تساعد على تفشي مظاهر الهشاشة، ومنها انتشار المئات من اللهجات والإثنيات والأديان المحلية المتعددة على غرار ديني الاسلام والمسيحة والأديان المحلية المتعددة[16] وبذلك تحولت منطقة الساحل إلى منطقة رخوة ومؤثرة أمنيا على دول الجوار، خاصة بعد تنامي العديد من التهديدات الجديدة على أراضيها، وهي أراضي مفتوحة ويصعب التحكم فيها ويسهل تنقل تلك التهديدات والمخاطر منها إلى دول اخرى، وذلك راجع إلى خصوصية ازمات الساحل الافريقي والمتعلقة في اغلبها بالهوية والتنمية والاقصاء وهي ازمات زاحفة ولديها القدرة على أن تتحول من أزمة داخلية إلى أزمة

اقليمية[17] اذا هشاشة الساحل يمكن أن تتحول إلى هشاشة تعيشها مختلف دول الجوار ولذلك بسبب طبيعة التهديدات التي تعرفها تلك المنطقة.+

ج/ منطقة الساحل واهم التهديدات فيها:

قال وزير الخارجية النيجيري محمد بازوم: إن الوضع الأمني في منطقة الساحل شهد تدهورا شاملا منذ اجتماع قيادات اركان دول الجزائر، مالي موريتانيا، والنيجر في بماكو وأن الازمة الليبية حولت المنطقة إلى مخزن بارود حقيقي بسبب انتشار السلاح والمتفجرات[18]

أي أن منطقة الساحل تلك المنطقة المفتوحة والتي تعاني من ضعف في الدولة المركزية وعجز في التواجد عبر كافة اقليها، نتيجة العديد من العوامل الاقتصادية والتاريخية والتنموية، تحولت إلى بيئة خصبة لتنامي الاخطار في ظل سياسة عالمية تركز على الحلول الآمنة والتي زادة من صعوبات منطقة الساحل ورهنت أي تسوية للنزاعات فيها، بل ساعدة على تنامي التهديدات الجديدة، مثل الجمعات الارهابية، وتجارة الاسلحة، والهجرة غير الشرعية، فالتواجد الاجنبي وتدخله العسكري في المنطقة يزيد من تضامن السكان الاصليين مع الجمعات الارهابية، بينما نجد القوى الاجنبية بما فيها فرنسا تبرر وجدوها في الساحل بخطابات تسويقية مثل الأمن الانساني ومساعدة الدول الفاشلة[19]

إن هذا التواجد الأجنبي على أرض عانت من الاستعمار والتمزق الهوياتي والعرقي ساهم في استفحال مظاهر التهديدات الجديدة أو لاتماثلية لأمن الدولة والمنطقة حيث يمكن حصر مظاهر التهديدات الجديدة التي تعج بها منطقة الساحل في:

- انتشار الجماعات الإرهابية (بوكو حرام، تنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي.....)
- الجريمة المنظمة بمختلف أنواعها.
- الهجرة غير الشرعية.
- الإتجار بالأسلحة والبشر.
- الصراعات الاثنية والدينية.
- تجارة المخدرات.

إن هذه التهديدات لها علاقة وظيفية فيما بينها وهي تكمل بعضها البعض، وتساهم في اضعاف دول المنطقة وفي زعزعة استقرار دول الجوار، إذ أن هناك 371 منظمة ارهابية في العالم تنشط في 120 دولة وتمارس اعتداءاتها في 36 دولة، وهي تمتهن تجارة المخدرات والاسلحة حتى تحافظ عل وجودها وتمويلها[20] كما أن هذه التهديدات تتمزي بالمرونة وسهولة التنقل وامكانية اختراق الدول، خاصة دول التماس التي لها حدود واسعة مع منطقة الساحل، فالتهديدات الجديدة هي من النوع العبر قومي والتي تعتمد في نشاطها على الفضاءات المفتوحة وهي تختار الاماكن الرخوة لأي دولة وتتحول إلى مصدر ازعاج دائم لها، حيث وصفها الباحث الأمريكي دوميل بال في علاقتها بالدولة الوطنية، على أن الدولة المعاصرة اكبر من المشاكل الصغرى واصغر من المشاكل الكبرى[21]

وهذا ما يزيد من صعوبة مواجهة تلك التهديدات، حيث انها غامضة ولا يمكن التحكم فيها، وهي تتحرك باستغلال الوضع الداخلي للدولة، وهي في كثير من الاحيان تتلقى الدعم من طرف السكان المحليين نظرا للظروف الصعبة التي يعيشنها، مثلا الجمعات المتمردة في شمال مالي تم احتضنها من طرف سكان الاقاليم الشمالية ولذلك بسبب واقع التنمية وتخلي الحكومة المركزية عن لعب دورها التنموي هناك، إلا أن تلك الجمعات وبمجرد تمركزها في منطقة ما وسيطرتها عليها تتحول إلى اكبر تهديد للسكان المدنيين حيث اشار التقرير الاوروبي للتنمية الصادرة سنة 2009 إلى أن ملامح الفشل في الساحل الإفريقي مكنت الجماعات المتمردة من تهديد حياة السكان في المدن الكبرى[22]

اذا منطقة الساحل والتي تعاني من مظاهر الهشاشة وخطورة الاتجاه نحوى الفشل اصبحت مصدر تهديد لمحيطها الاقليمي للعالم ككل، بسبب تنامي التهديدات الجديدة على اراضي، في ظل ظروف اقتصادية صعبة تعيشها تلك الدول، وتدخل اجنبي مستمر، وغياب الشعرية فيها واعتماد الانظمة السياسة على التحالفات مع القوى الاجنبية، وتفشي الانقلابات العسكرية حول منطقة الساحل إلى مصدر ازعاج لجيرنها، حيث ارتبط أمن المنطقة بأمن دول الطوق المحيطة بالفضاء الساحلي، ومن بينها الجزائر التي باتت تدرك جيدا أهمية الأمن في الساحل وعلاقته الوظيفية بأمنها، حيث أن المدرسة البنائية تعتبر الأمن مسألة ادراك من طرف صانع القرار[23]، والجزائر تدرك اهمية الساحل لأمنها القومي بسبب الانكشاف الأمني لحدودها الجنوبية على منطقة الساحل والصحراء الكبرى.

1- الجزائر ومسألة الانكشاف الأمني على منطقة الساحل:

الأمن القومي منظومة عناصر معنوية ومادية، لا بد من توافرها للقول بتحققه أو سلامة بنائه. ويسمى نقيض ذلك بالانكشاف الأمني أو الانكشاف القومي.[24] اذا فالأمن القومي مسالة معقدة وتقتضي توفر جملة من الشروط والمحددات، حتى تتمكن دولة ما او اقليم ما من صيانة أمنه القومي وحمايته على مختلف المستويات، خاصة التهديدات الخارجية، والتي كلما كثرت وتعددت تحولت إلى نوع من الانكشاف الأمني، وهذا ما تعيشه الجزائر في علاقتها مع منطقة الساحل، تلك المطقة الرخوة وحادة التوتر ومتعدد الفواعل بين التقليدية والحديثة، وهنا تصبح الجزائر من خلال جنوبها منطقة مفتوحة عل كل الاحتمالات والمخاطر وتقتضي تحرك فعال من طرف الدولة، اضافة إلى تحرك اقليمي، فالتهديدات التي يعرفها جنوب الجزائر ليست كلاسيكية او رسمية، بل هي جملة من الفواعل العبر القومية التي يصعب التحكم فيها، وما زاد مكن تلك الصعوبة طبيعة الجغرافيا الجزائرية المفتوحة على مجموعة من الدول الفاشلة، حيث أن فشل الدولة ظاهرة معدية وكلما تطور فشل الدولة إلى انهيار للدولة، كلما تفاقمت هذه العدوى[25] وهنا تكمن خطورة منطقة الساحل وتداعيتها على الأمن الجزائري، حيث سنتطرق إلى موقع الجزائر بالنسبة للساحل ومسالة الانكشاف الأمني واهم التهديدات التي يلقي بها الساحل على الجزائر وأمنها.

أ/ موقع الجزائر بالنسبة لدول الساحل:

تعتبر الجزائر ذات اهمية جغرافية في القارة الافريقية، في بمثابة هزمة الوصل بين دول شمال المتوسط وبين افريقيا ما تحت الصحراء، وهي اضا تمتلك مساحة شاسعة وغنية بمختلف المواد الطبيعة

والاولية، مما يسمح لها بلعب دور محوري في القارة الافريقية والفضاء المغاربي، ولذلك نجدها محاطة بالعديد من الدول التي تعيش حالة توتر مستمر وتشكل خطر على الأمن الجزائري، كما أن تلك الجغرافيا المفتوحة والتي يمكن أن تشكل خطرا على الدولة الجزائرية نجدها في نفس الوقت احد اهم مقومات حماية الأمن الجزائري حيث يرى الباحث محمد قجالي أن اتساع مساحة الجزائر وعمق تضاريسها قلل من حجم التهديدات التي يمكن أن توجه اليها وهذا ما يعد عنصر من عناصر قوة الجزائر،[26] إلا أن بروز التهديدات الجديدة او لا تماثلية سيعيد طرح إشكالية الجغرافيا الواسعة كأحد التحديات أمام الدولة الوطنية في مواجهة تلك التهديدات، وتطرح مسالة الأمن ومدى قدرة الدولة على التحرك في اقليمها الجغرافي خاصة اذا كان متاخما لمنطقة توتر وصراع.

تملك الجزائر حدود طويلة مع دول الساحل التي تعيش حالة توتر مزمن وصراعات ما دون الدولة وهي نزاعات مستعصية ويصعب حلها[27] هذه الحدود المفتوحة والمتاخمة للعديد من نطاق التوتر، مثل شمال مالي وشمال تشاد، وما تشهده من انفلات أمنى، حول موقع الجزائر الذي يعتبر محصنا ضد الحروب التقليدية او حورب الجيل الاول، جعله غير أمن ويحتاج إلى استراتيجية أمنية ونشاط دبلوماسي مكثف من اجل حماية تتلك الحدود، وحل مختلف المعضلات الامنية التي تقع في محيطها، خاصة أن تلك الحدود تقدر بألاف الكلومترات وهي على التوالي:

- الحدود الجزائرية المالية: 1329 كلم
- الحدود الجزائرية النيجيرية 951 كلم
- الحدود الجزائرية الموريتانية 461 لكم

هي في مجملها مناطق صحراوية قاحلة ويعصب التحكم فيها، هذا دون الاشارة إلى التوتر الحاصل في ليبيا وانهيار الدولة فيها، اضافة إلى التطورات الاخيرة في الصحراء الغربية، مما يجعل الجزائر تقع في وسط حزام ناري، ضف إلى ذلك وضعية تلك الدول الصعبة، نجد انتشار كبير للقواعد العسكرية الاجنبية في المنطقة، حيث تمتلك فرنسا العدو الكلاسيكي للجزائر قواعد عسكرية في مختلف دول الساحل وعلى مقربة من الحدود الجزائرية[28] وبذلك فإن جغرافيا الجزائر اصبحت تشكل نوع من التهديد للأمن الجزائري، بسبب التهديدات الجديدة والتي تعتبر عابرة للحدود ويصبع التحكم فيها، وهذا يحتم على الجزائر اعادة النظر في مفهوم الأمن القومي وسبل حمايته من تلك التحديدات التي اصبحت تحيط بها من كل جهة، فظل تدخل الاجنبي مفرط في المنطقة، ولذلك وجب على الجزائر من اجل حماية حدودها الجنوبية التحرك اقتصاديا تنمويا في المنطقة، وتفعيل دبلوماسيتها المستمدة مبادئ سياستها الخارجية، مع العمل على المزاوجة بين النشاط الدبلوماسي والنشاط الأمني، حيث أن ارتباط الأمن بالسياسة يحتكم على الدول انشاء مؤسسات أمنية متخصصة في التجسس وجمع المعلومات وتحليلها بصورة مستمرة[29]

خارطة تمثل حدود الجزائر مع منطقة الساحل.

وهنا تصبح الجزائر مستهدفة من طرف تلك التهديدات الجديدة والمستعصية على المواجهة المباشرة، اضافة إلى ارتباطها بقوى اجنبية حيث يرجع الباحث حمدي عبد الرحمن أن كل التطورات والنزعات التي تشهدها منطقة الساحل ومحيطها، هي صراعات مفتعلة من طرف الغرب وهو مستفيد منها[30] وهي توظف تلك الصراعات في استهداف دول المنطقة التي تعتبر اكثر استقرارا، ومن بينها الجزائر، التي تطل على منطقة الساحل بحزام حدودي يفوق 2000 كلم، وبذلك تحول الجنوب الجزائري إلى منطقة انكشاف أمني للجزائر وهي بحاجة إلى سياسة أمنية خاصة لتأمينها حيث أن العديد من الدراسات تضم الجنوب الجزائري إلى منطقة الساحل والصحراء[31]

ب/ الجزائر ومسألة الانكشاف على الساحل:

جنوب الجزائر المحاذي لشمال مالي وبصفته منقطة شاسعة وتتميز بظروف اقتصادية واجتماعية صعبة، وتعتبر منطقة انكشاف أمني بالنسبة للجزائر، ومن السهل اختراقها أمنيا عن طريق مختلف التهديدات التي أصبح شمال مالي مسرحا لها[32] فمنطقة الساحل المتصلة بالجنوب الجزائري وعلى مسافة طويلة من الحدود، والمساحات الصحراوية الشاسعة التي يصعب التحكم فيها وضبط الأمن فيها، جعلت الجزائر تعمل في السنوات الاخيرة على اعادة النظر في تواجدها الأمني والتنموي على مستوى الجنوب، هذه الرقعة الواسعة التي تقع بالمحاذات مع منطقة الساحل المضطربة وفي نفس الوقت المفتوحة على افريقيا السوداء، حيث تتراجع مظاهر الدولة وتسود لغة العنف وكذا ضعف الأنظمة الجنائية في إفريقيا جنوب الصحراء وفسادها، وطبيعة بنية الحروب والنزاعات فيها وكذا انكشاف الجزائر من الجنوب بسبب ضعف التغطية الأمنية لحدودها الجنوبية في تفاقم التأثير السلبي للمخدرات على أمن المجتمع والأفراد الجزائريين[33]

فالانكشاف الأمني الذي تعرفه الجزائر في جنوبها يعود إلى جملة من الاسباب، منها الداخلية والخارجية، فكل منطقة توتر في العالم الا ولها انعكاس على جيرنها، خاصة إذا تشابهت الظروف

الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة التوتر مع بعض اقاليم دول الجوار وهذا ما تعرفه الجزائر في حدودها الجنوبية، حيث يمكن الاشارة إلى بعض اسباب هذا الانكشاف الأمني على الصعيد الداخلي والخارجي:

- تشابه في طبيعة التركيبة السكانية بين جنوب الجزائر وبعض دول الساحل.
- ضعف البنية التحتية في جنوب الجزائر وفي دول الساحل.
- تنامي الصراعات الهوياتية في دول الساحل وحساسية الجنوب الجزائري لها.
- غياب مظاهر الدولة وهيمنة القبائل على التحكم في النشاط التجاري.
- تواجد أجنبي مريب في دول الساحل وعلى مقربة من الحدود الجزائرية.
- بعد الجنوب الجزائري عن المركز في الشمال وهي نفس خصائص مناطق الساحل المتوترة.

وبذلك يصبح الجنوب الجزائري بمثابة تحدي امام الحكومة الجزائرية والجيش الجزائري الذي اصبح ملزما بفرض تواجده في المنطقة واعطاء اولوية كبيرة للمناطق الحدودية، فالجزائر ملزمة بصناعة أمنها بنفسها بما يتماشى مع مناطق الانكشاف الأمني حيث يرى ريمون ارون أن دعم الأمن يتحقق بالقوة الذاتية للدولة او بضعف منها[34] وهنا نجد الجزائر ملزمة بالمزاوجة بين نشاطها الدبلوماسي وارثها في مجال السياسة الخارجية، خاصة أنها وسيط مرحب به دوليا في حل النزعات مما يؤهلها لتسوية صراعات منطقة الساحل بما يضمن أمنها، إضافة إلى ضرورة التجنيد عسكريا وأمنيا عن طريق تكثيف حضورها في الجنوب ومراقبة الوضع عن كثب، خاصة أن منطقة الساحل ذات تعقيدات أمنية يلخصها الباحث مهدي تاج في سبعة مفاتيح جيوبوليتيكية وهي: أنَها منطقة استراتيجية، منطقة ذات حركات أزمة معقدة، منطقة رمادية، منطقة هشاشة الدولة، منطقة ضغط سكاني، فضاء مستجيب للتوترات، مسرح للتنافس الدولي[35] والجزائر ملزمة بالتعامل مع هذه المفاتيح، من اجل رسم سياسة أمنية تتماشى معها حيث أن تلك الازمات والخصائص يمكنها الزحف نحو الجنوب الجزائري بصفته منطقة انكشاف أمني، وذات الخصوصية الجيوسياسية تجعل وبشكل متزايد من السياسة الخارجية الجزائرية مجالا لإعادة القراءة لاكتشاف محركات ووسائل هذا التحرك اتجاه منطقة وحدود تتجاوز 6343 كلم تمتد عبر الحدود الجزائرية شرقا وغربا وجنوبا[36] وهذا ما يحول الجنوب الجزائري إلى مصدر تهديدات محتمل للدولة الجزائرية في حالة عدم قدرتها على ضبط التدفقات القادمة من وراء حدودها الجنوبية.

ج/ التهديدات الساحلية للأمن الجزائري:

ترتبط الجزائر بحدود طويلة مع الساحل الافريقي والذي يعد منطقة توتر حيث تعكس جملة من المعضلات الأمنية ونذكر منها:[37]

- صعوبة بناء الدولة في المنطقة
- ضعف في الهوية وتنامي الصراعات الاثنية.
- بنى اقتصادية هشة وتشكل تهديدا صلبا ولينا يمكن تصديره للجزائر.
- ضعف الاداء السياسي، حيث تم تسجيل أكثر من ستة انقلابات في كل من مالي موريتانيا ونيجر.

- انتشار لجميع اشكال الجريمة وأنواع الاشكال الجديدة للعنف البنيوي.

إن هذه الوضعية الهشة التي تمر بها منطقة الساحل والصحراء، وحولتها إلى بيئة خصة للعديد من التهديدات المخاطر، وهي لا تقتصر على توتر الدولة في المنطقة، بل لها تداعيات خطيرة على دول الجوار، خاصة أن التهديدات تنوعت وتعددت ولم تعد كلاسيكية يمكن مواجهتها والتحكم فيها، وهي تتميز بأنها ما فوق الدولة وتنمي إلى جيل جديد من الحروب، حيث يرى جون فليب ديسكو أننا نعيش مرحلة الحروب من الجيل الرابع، وهي تختلف اختلافا جذريا عن الحروب السابقة، حيث تفتقد الدولة سلطة احتكار القوة في مواجهة تهديدات لا دولاتية من طرف فواعل فرق قومية تفتقر إلى الحيز الجغرافي المحدد مثل: شبكات المافيا، الاتجار بالمخدرات، الجريمة المنظمة، الجماعات العرقية المتشددة، والجماعات الارهابية، على اعتبار أنها تدور على عدة جبهات وقد تكون في وقت واحد بعيدا عن ميدان المعركة بالمفهوم التقليدي[38]

وهذا ما باتت تعاني منه الجزائر بسبب انكشافها الأمني على منطقة هشة ومتعددة المخاطر، حيث أصبحت الجزائر على مستوى الجنوب في مواجهة عدد من الفواعل الجديدة، التي تأخذ صفة عالمية وهي على علاقة بقوى استعمارية تسعى إلى الهيمنة على المنطقة، حيث يمكن حصر اهم التهديدات التي أصبح الساحل يصدرها إلى الجزائر في:

- الجماعات الإرهابية بمختلف تشكيلاتها.
- الهجرة غير الشرعية بما تطرحه من ضغوطات مادية وهوياتية على الجزائر.
- تجارة المخدرات ومدى تهديدها للأمن القومي والصحي في الجزائر.

وإذا عدنا إلى مسألة الهجرة غير الشرعية اكاه تهديد نجد أن عدد المهاجرين سواء بنية العبور او الاقامة أصبح في وتيرة مرتفعة، لا سيما بعد الازمة المالية الاخيرة، والوضع غير المستقر في نيجيريا واضطرار السكان للهرب والنجاة بأنفسهم حيث أن أعدادهم في ارتفاع متسمر موظفين النزاع في مالي لاختراق الجزائر وعبور الحدود، حيث أن عدد المهاجرين الأفارقة في السداسي الاول من سنة 2017 قد بلغ 5449 مهاجر[39]. كما أن المهاجرين أصبحوا مصدر لتهديدات اخرى مرافقة للهجرة، خاصة على المستوى الهوياتي، فليس هناك مهاجر محايد، بل هجرة الافراد تعني هجرة هوياتهم وثقافات وديانتهم معهم، وهذا ما يهدد الأمن الديني والثقافي للمجتمع الجزائري وينقل مختلف الازمات التي تعرفها القارة الافريقية إلى المجتمع الجزائري، فالهجرة هي ازمة هوياتية بمثل ما هي ازمة مادية وازمة نفقات عرفها الدولة[40].

كما أن الهجرة اصبحت مصدرا لتسلل تجارة المخدرات والجمعات الارهابية إلى الجنوب الجزائري الذي يعتبر منطقة انكشاف أمني ومنطقة تجتاح إلى سياسة أمنية خاصة حتى يتم ضبطها والتحكم فيها، وذلك بعد تعقد المعضلة الأمنية ودخول اعداد كبيرة من المهاجرين في شكل دفعات يصعب اضبطها وتعرف على هويتهم، وهذا ما ساعد على تسلل تجار المخدرات والتمركز في الجنوب الجزائري حيث تم توقيف مهاجرين من أصول إفريقية وهم ينقلون كميات من بذور الكيف إلى مزارعين محليين

في الجنوب الجزائري[41] وهذا ما يشكل تحديا حقيقيا للأمن الجزائري على عدة مستويات، ويعدد الفواعل ما فوق الدولاتية في النشاط في الجنوب الجزائري، خاصة أن التهديدات الجديدة تخدم بعضها وهي على علاقة وظيفية بعضها البعض، فالجمعات الارهابية تعيش على تجارة المخدرات والسلاح، وهي تستغل الهجرة واللجوء للتنقل والانتشار في دول التماس مع الساحل إذ تم احباط عشرين محاولة عبور للحدود الجزائرية سنة 2017 لجماعات ارهابية من أصول إفريقية تم تجنيدهم في مالي[42]

من خلال هذا يمكن القول أن جنوب الجزائر المطل على منطقة الساحل أصبح مصدر تهديد لا تماثلي للأمن الجزائري بسبب هشاشة الدولة في المنطقة وتعدد الفواعل العبرقومية، مما يحتم على الجزائر التحرك من اجل الحد من تلك المخاطر عن طريق المزاوجة بين التحرك العسكري وتكثيف تواجد الدولة في الجنوب، اضافة إلى استقطاب أطراف الصراع في منطقة الساحل ومحاولة حل النزعات وتقوية الدولة كأحد أهم الحلول المقترحة.

1- مبادرة الميدان وفكرة انقاذ الدولة الهشة في افريقيا:

جاء في التقرير الاوربي للتنمية سنة 2009، أن الدولة الهشة ليست منهارة بل هي تعرف تقلبات بين الازمة والاستقرار، ولذلك وجب مساعدتها على تقوية مؤسساتها لأنها لم تصل إلى مرحلة الفراغ السياسي[43] ربما فحوى هذه التقرير تعكس نظرة الجزائر إلى دول منطقة الساحل، حيث تتعامل الجزائر مع حكومات تلك الدولة وتسعى إلى مساعدتها على بسط نفوذها على اقاليمها، دون الحاجة إلى تدخل اجنبي، فطبيعة الصراعات الداخلية تقتضي حلها وفق رؤية تفاوضية بين اطراف النزاع مع راعية محايدة وغير متحيزة، وهذا ما يغيب في الاطراف الاجنبية التي تدعي محاولة حلحلة الامور في مالي، ولذلك نجد الجزائر تعمل باستراتيجية تقوم اساسا على التسوية السلمية للصرعات من اجل السماح للحكومات الساحلية تقوية نفسها واعادة بسط نفوذه، وذلك من خلال العديد من المبادرات التي تحتكم لمبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

أ/ المبادئ الجزائرية في حل النزعات الإقليمية:

تعرف السياسة الخارجية من خلال سلوك الدولة التي قد تأخذ اشكالا مختلفة موجهة نحو دولة اخرى او نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية والحركات التحررية ونحو قضايا معينة[44] اي أن سلوك الدولة اتجاه محيطها او المجتمع الدولي يتحدد من خلال سلوك الدولة ورصيدها التاريخي ومقوماتها، خاصة في موقفها من قضايا الصراع وحق تقرير المصير وسيادة الدول على اقليمها، والجزائر لديها رؤية واضحة من خلال موقفها من النزعات الداخلية في الدول، خاصة تلك التي تقع في محيطها ويمكن أن تصدر ازتها إلى الجزائر، حيث تعمل هذه الاخيرة على تسوية النزعات وحلحلة الصراعات بالحفاظ على سيادة الدول محل النزاع، ومحاولة إيجاد تسوية داخلية وذات طابع إقليمي بعيدا عن التدخل الاجنبي، اذ يمكن أن نجمل مبادئ الجزائر في السياسة الخارجية فيما يلي:[45]

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
- الحل السلمي للنزاعات وعدم الاعتماد على القوة.

- مبد التعاون بين دول الجوار.

- دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها.

إن هذه المبادئ تهدف إلى ضمان سيادة الجزائر وعدم وجود أي مسوغ للتدخل في شؤونها الداخلية، وبذلك فإن الجزائر تربط بين أمنها وبين أمن جيرنها وهي ترفض كل اشكال التواجد العسكري في محيطها الاقليمي، خاصة الناحية الجنوبية التي تعتبر منطقة انكشاف أمني، ولذلك تعمل الجزائر على الترويج لسياسة الحياد الإيجابي، عن طريق رفض التدخل العسكري والدعوة في نفس الوقت إلى الحوار والتوافق، حيث نجحت في حل العديد من القضايا والنزاعات ومن اهمها الصراع الإيريتري الاثيوبي، كما ساهمت في استحداث الكثير من الاليات الافريقية لحل النزعات مثل مجلس السلم والأمن الافريقيين، اضافة إلى مسارعة الجزائر إلى دعم اي دولة افريقية محل نزاع، وحرصها على أن يبقي الصراع داخلي، اذ يرى الباحث محمد بوعشة أن الطابع الأزماتي لصيق بالسياسة الخارجية الجزائرية[46].

إن هذه الاستراتيجية الجزائرية تدخل ضمن العقيدة الآمنة للجزائر، حيث أنها تسعى إلى تغليب لغة الحوار والتفاوض من اجل حل النزاعات معتمدة في ذلك على مواقفها الثابتة اتجاه الدول والنزعات خاصة التي تعرفها القارة الافريقية، فالجزائر تعتقد أن مشكلة افريقيا هي هشاشة الدولة ومعضلة التبعية للقوى الاستعمارية السابقة خاصة النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل، ولذلك تريد الجزائر تقوية دول المنطقة وتشجيعها على إيجاد حلول ذات طابع إفريقي بعيدا عن الإملاءات الغربية التي تعمل على تأزم الأمور وتعقيدها حيث أنها ترى أن حل جميع المشاكل المطروحة في إفريقيا، بالتحرك الجماعي ضمن المجموعة الإفريقية "كحل أكثر كفاءة وأقوى فاعلية"[47] فأقلمة النزاعات وأقلمة الحلول سيقضي على النفوذ الاجنبي في المنطقة، وسيساهم في تقوية الدول الهشة ومساعدتها على تجاوز مظاهر الهشاشة والتي يعتبر الولاء الاجنبي من اهم مقومتها.

إن هذه السياسة التي كرست لها الجزائر من خلال نشاطها الدبلوماسي ومواقفها الثابتة في المحافل الدولة اتجاه قضايا دول العالم الثالث، ساهم في تحول الجزائر إلى وسيط مرحب به دوليا[48] خاصة في النزاعات الافريقية رغم المنافسة المغربية المدعومة من طرف الغرب ولا سيما فرنسا، التي تسعى إلى الاحتفاظ بنفوذها في المنطقة، وتوظيف التهديدات الجديدة التي تعرفها منطقة الساحل في تكريس الوجود الفرنسي وتغييب أي رؤية افريقية وحدوية وتسعى إلى سيادة افريقيا على قرارها الداخلي، ولذلك نجد الجزائر تسعى إلى تقديم تصورات وحلول ذات طابع سلمي بمواجهة الأطروحات الغربية والتي تسعى إلى استخدام القوة دائما لتسوية النزاعات مثل المقاربة العسكرية لحل الأزمة في مالي الإيكواس (ECOWAS) بطلب من مالي وبإيعاز فرنسي، وهي على العكس تماما من المقترح الجزائري[49] ولذلك فإن التحرك الجزائري في منطقة الساحل ومن خلال المبادرات الجزائرية يهدف إلى منافسة القوى الاجنبية والتقليل من نفوذها في المنطقة، حيث تعبر الجزائر أن النفوذ والتواجد الاجنبي له دور كبير في هشاشة المنطقة وعدم استقرارها.

ب/ مبادة دولة الميدان الاهداف والغيات:

يرى كنيث تومبسون بأن السياسة الخارجية هي الوجه التشريعي للإدارة العلاقات الدولية اما الدبلوماسية فهي الوجه التنفيذي[50] وهذا ما يعكسه التحرك الجزائري في منطقة الساحل، عن طريق النشاط الدبلوماسي الكثيف والزيارات المتكررة لمسؤولين أمنيين ودبلوماسيين للمنطقة وهذا بهدف ايجاد حول لتسوية النزعات خاصة بعد تعقد الازمة المالية سنة 2012، واتجاه مالي إلى الانقسام على اساس عرقي واثني، مما يعتبر اكثر التهديدات خطورة بالنسبة للأمن الجزائري حيث تقدمت الجزائر بجملة من المقترحات تهدف إلى أقلمة الحل إضافة إلى التأكيد على وحدة مالي وسيادتها على كل اقاليمها، وذلك من خلال مباردة الميدان.

وتعبر مبادرة الميدان الجزائرية من اهم صور النشاط الدبلوماسي الجزائري في منطقة الساحل، وهو نشاط يهدف إلى اعادة توزيع الادوار في المنطقة والتقليص من النفوذ الاجنبي لا سيما الفرنسي حيث تعمل دول الميدان (الجزائر، موريتانيا مالي والنيجر) هذه المبادرة التي تشكلت في 2010، ولا تزال الجزائر تعمل من خلالها حيث شدد السعيد شنقريحة قائد أركان الجيش الجزائري على "أهمية الاستفادة بشكل أكبر من آليات التعاون الأمني المتاحة، لا سيما لجنة الأركان العملياتية المشتركة"CEMOC ، التي يوجد مقرها في مدينة تمنراست أقصى جنوب الجزائر.[51]

وبذلك فإن المبادرة هي تكتل لدول الساحل اضافة إلى دول التماس وذلك عن طريق خلق قيادة عسكرية مشتركة وبقيادة جزائرية من اجل العمل على استعادة أمن المنطقة، الذي يعتبر مشتركا وله امية كبيرة في اعادة بعث الدولة في منطقة الساحل، كما أن هذه المبادرة تهدف إلى جملة من الغايات يمكن حصرها في:

- تولي دول المنطقة بنفسها المسالة الأمنية.
- الحد من التواجد الاجنبي في دول الساحل وعلى مقربة من الحدود الجزائرية.
- تكريس مظاهر التواجد العسكري والأمني في منطقة الساحل.
- عزل الجمعات الارهابية عن السكان المدنيين.
- رصد تحركات مختلف التهديدات التي تستغل منطقة الساحل والصحراء.
- الحد من النفوذ الاجنبي والرد على مبادرة الايكواس ذات الأهداف العسكرية.

وبذلك فإن مبادرة دول الميدان ما هي الا احدى تجليات السياسة الخارجية الجزائرية التي تهدف إلى اعادة الاعتبار للقرار الافريقي وفي نفس الوقت حماية أمنها، خاصة أن انشاء لجنة العمليات المشتركة(CEMOC) في مدينة تمنراست ازعج كثير فرنسا والتي حاولت اختراق الأمن الجزائر ونقل الازمة إلى الجزائر، اذ تعتبر حادثة تغنتورين سنة 2013 من اهم ملاح الانزعاج الفرنسي، غير أن الجزائر استطاعت حل الازمة عن طريق عمل عسكري داخلي ورفض كل أشكال التدخل الأجنبي[52] فالجزائر لديها استراتيجية سياسة تمشي بالتوازي مع حضور عسكري وجهوزية دائمة للتصرف مع الأمور الطارئة، فالدعوة إلى سلمية الحلول والذي يعتبر السمة الغالية على السياسة الخارجية الجزائرية لا

يعني عدم وجود مقاربة عسكرية لحل بعض القضايا التي تتطلب تدخلا عنيفا حيث يربط سيبوري بين السياسة الخارجية واستخدام النفوذ والقوة والعنف في بعض الاحيان[53]

وبذلك فإن مبادرة دول الميدان التي جاءت كمقترح جزائري وهي مبادرة تهدف إلى منافسة الوجود الاجنبي في منقطة الساحل وفي نفس الوقت مساعدة دول تلك المنطقة على التحرر من الاعتماد على القوى الخارجية في حل النزاعات الداخلية، اضافة إلى حماية الأمن الجزائري في منطقة الجنوب التي تعبر منطقة انكشاف أمنى بالنسبة للجزائر.

ج/ الجزائر الساحل معادلة الأمن المشترك:

جاء في بيان لوزارة الدفاع الجزائرية سنة 2015: إن الوضع الأمني لمنطقة الساحل يتطلب المزيد من اليقظة، ويحتم التعاون الفعال المدعم باستراتيجية مشتركة[54] إن هذا البيان يعكس بوضوح نظرة الجزائر إلى منطقة الساحل واعتبارها جزء لا يتجزأ من المعادلة الأمنية الجزائرية، فلا يمكن للسحال أن يستقر في حالة انهيار دول التماس ومن بينها الجزائر، ومن جهة اخرى لا يمكن للجزائر أن تضبط الأمن في جنوبها دون استقرار حقيقي في الساحل ووجود دولة قوية وقادرة على التحكم في أمنها والحد من مظاهر الخطورة والتخفيف من حدة التهديدات، فالجزائر لا تفرق بين التهديدات العبر قويمة التي اصبحت منطقة الساحل بيئة خصبة لاستقطابها، وبين التواجد الاجنبي خاصة الفرنسي في المنطقة، لا سيما شمال مالي المتاخم لحدود الجزائر ، وهو يطرح الكثير من التهديدات على المستوى الأمني والاجتماعي ، حيث أن هناك تداخل اجتماعي بين التركيبة السكانية في شمال مالي وجنوب الجزائر، مما يحتم معادلة الأمن المشترك[55] هذا التداخل يمكن توظيفه لتحقيق تقارب اكثر.

كما ان منطقة الساحل والتي يمكن النظر اليها على أنها عمق استراتيجي للجزائر ومنطقة نفوذ يمكن استغلالها والتحرك فيها اقتصادية وتنمويا وبذلك ستضمن الجزائر تامين حدودها الجنوبية وتتمكن ايضا من منافسة المغرب الذي يعتمد استراتيجية واضحة في التغلغل في غرب افريقيا وكسب المزيد من المؤيدين للطرح المغرب في القضية الصحراوية والتي تعتبر قضية محورية بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية، وهنا نجد أن مبادرة الميدان حاولت الذهاب إلى مزيد من التنسيق الأمني بين دول الساحل والجزائر، وتهدف هذه المبادرة إلى إرساء التعاون الأمني بين الدول الأعضاء، لاسيما في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وتعد هذه المبادرة أول إطار إقليمي للتعاون، يستند إلى بعد عملياتي واضح.[56] الهدف منه المزاوجة بين الاستراتيجية العسكرية والتنسيق السياسي.

إن هذا المبادرة تعكس ايضا قيم السياسة الخارجية الجزائرية وما تصبو اليه من اهداف مباشرة تتعلق بالأمن الجزائري المحض وبين اهداف غير مباشرة تسعى إلى المساهمة في الأمن والسلم العالميين، ودعم الدول الهشة ومساعدتها على تجاوز حالة الهشاشة وفي نفس الوقت دعم قضايا التحر العادلة، وبذلك نجد الجزائر تحقق اهداف السياسة الخارجية لأي دولة على الصعيد الداخلي والخارجي[57]، وذلك من خلال المقاربة التشاركية للأمن في منطقة الساحل، فالجزائر تسعى إلى مساعدة دول المنطقة إلى استكمال استقلالها عن طريق فك الارتباط مع القوى الاستعمارية السابقة خاصة فرنسا، التي لا تزال

تتمتع بنفوذ كبير في منطقة الساحل وتتدخل في شؤونها وهي ايضا على علاقة بالكثير من التهديدات التي توظف لخدمة الداخل الفرنسي، بحجة محاربة الارهاب وحماية المصالح الفرنسية، اذ اصبحت الجزائر في المرحلة الاخيرة اكثر تواجدا في منطقة الساحل واكثر اصرارا على تسوية النزاعات فيها، خاصة بعد عودة الهدوء إلى الداخل الجزائري وتجاوز مرحلة الاضطراب الأمني، فالجزائر تسعى إلى اعادة تقوية شراكتها بدول الساحل واعادة التحكم في الملفات الأمنية فيها، حيث تعتبر الجزائر نفسها وسيطا تقليديا في منطقة الساحل[58] ومرحبا به نظرا لحيادها الإيجابي في المنطقة والعالم.

من خلال هذا يمكن القول أن مسالة الأمن بين الجزائر ودول الساحل هي مسالة تشاركية وتكاملية، حيث من الواجب على الجزائر العمل على تعزيز تواجدها في المنقطة ومنافسة القوى الاجنبية التي تستنزف مقدرا دول الساحل ولا تقدم لهم شيء سوى مزيد من النزاعات والانقسامات ذات الخلفيات الاثنية والعرقية، بينما الجزائر يمكنها استغلال التركيبة السكانية المتشابهة بين جنوبها وشمال دول الساحل، والعمل على تعزيز التنمية هناك وبذلك خلق ظروف عيش اكثر جذبا للسكان وتشجيعا له على عدم التعاون مع مافيا المخدرات والجمعات الارهابية، حيث يرى الباحث مصطفى صايج أن الجزائر بمقدورها أن تقدم إغراءات لحل النزاعات في منطقة الساحل عن طريق مشاريع تنموية[59] وبالتالي ضمان استقرار المنطقة وفي نفس الوقت ضمان أمن الجزائر.

وهنا نستطيع الاشارة إلى أن مبادرة الميدان التي تقدمت بها الجزائر تأتي في إطار الجهود الجزائرية الرامية إلى الحد من مظاهر الفوضى في منطقة الساحل، خاصة أن تلك الفوضى من النوع الزاحف او المعدي حيث اصبحت تهدد أمن دول التماس بما فيها الجزائر، ولذلك تسعى هذه الاخيرة إلى استعادة الهدوء والاستقرار إلى المنطقة عن طريق خلق مشاريع تنموية تهدف إلى تقوية دول الساحل وتمكينهم من بسط نفوذهم على أراضيهم، وفي نفس الوقت ضمان أمن الجزائر الذي يعتبر مشتركا بين الساحل والفضاء المغاربي بصفة عامة.

نتائج الدراسة:

- منطقة الساحل اصبحت تشكل تهديدا وتحديا حقيقيا للأمن الجزائري.
- حل النزاعات في منطقة الساحل يقتضي سياسة مشتركة بين مختلف الدول المرتبطة بالمنطقة.
- الأمن الجزائري مرتبط بارتباط محوري بأمن الساحل واستتباب الأمن والاستقرار فيه.
- لا بد من استحداث اليات للعمل المشترك في الإطار الساحل مغاربي.
- التواجد الاجنبي هو أكبر تهديد لأمن الساحل ولدول التماس.
- مبادرة دول الميدان هي انعكاس للسياسة الخارجية الجزائرية.
- النزاعات في افريقيا يجب أن تحل وفق رؤية افريقية وبعيدا عن التدخل الاجنبي.

التوصيات:

- الجزائر مجبرة على مزيد من التواجد في منطقة الساحل.
- التنمية والشراكة الاقتصادية هي الحل الجذري لمسالة الهشاشة في منطقة الساحل.

- مبادرة دول الميدان بحاجة إلى اعادة نظر واعادة ترتيب الاولويات.

- يجب التحرك في إطار مغاربي دون اقصاء اي جهة.

- يجب عزل القوى المتساهلة مع التواجد الاجنبي في منطقة الساحل.

- ضرورة تعزيز الحوار وانتهاج سياسة الاستقطاب من اجل فك الارتباط بين حكومات الساحل وفرنسا كقوة استعمارية.

الخاتمة:

من خلال هذا يمكن القول إن منطقة الساحل اصبحت تشكل تهديدا حقيقا لأمن الجزائر، نظرا لتعقد الوضع فيها وتعدد الفواعل الجيدة المتحكمة في الوضع الأمني، مما يحتم على الجزائر مزيد من الجهود الرامية إلى تطوير مبادرة الميدان وتحويلها إلى مباردة شاملة تتضمن شقا اقتصاديا وتنمويا وأمنيا، اضافة إلى الشق العسكري والتحرك السياسي على مستوى المحافل الدولية، من اجل الترويج لفكرة الحد من التواجد الاجنبي في مناطق النزاع باعتباره احد اهم مبررات تفاقم الازمات خاصة تلك المرتبطة بالجمعات الارهابية، والتي اصبحت تربط بين شرعية تحركها وبين وجدو القوى الاجنبية، ولذلك فإن مبادرة اليدان هي مبادرة قابل للتطوير من اجل تحقيق مزيد من الاهداف العملياتية.

---

[1]– بشكيط خالد، دور المقاربة الامنية الانسانية في تحقيق الامن في الساحل الافريقي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011/2010، ص 65.

[2]–وولتر ودني، اوروبا وتخلف افريقيا، ترجمة احمد القصير، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب سلسة كتب المعرفة، العدد 34، 1988، ص 191.

[3]– قلاع الضروس سمير، منطقة الساحل الافريقي واهميتها الاستراتيجية في افريقيا: دراسة جيوسياسية (335 – 355) مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، الجزائر، المجلد السادس، العدد الثاني، 2020، ص 340.

[4]– المرجع نفس، ص 336.

[5] –AndreBrorgeot,sahara : espace géostratégique et enjeux politique (niger), chainer des recherche CNRS, laboratoire d'anthropologie social, Autrepart 16, 2000, p 43.

[6]- Gerared FrançoisDemont, la géopolitique des Populations du Sahara, article prisent dans le cahier du CEREM , center d'études et de recherche de l'école militaire, N 13 avril 2010

[7]– مصطفى بخوش، منطقة الساحل الافريقي بين الابعاد الجيوسياسية والاعتبارات الجيواقتصادية، مجلة العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد السابع نوفمبر 2008، ص 21.

[8]– سمير قلاع الضروس، مرجع سبق ذكره، ص 339.

[9]– امحند برقوق، المعضلات الامنية في الساحل الافريقي وتداعيتها على الامن الوطني الجزائري، مجلة الجيش، العدد 534، جانفي 2008، ص 05

[10]– روبرت روتبرغ، الطبيعة الجديدة لفشل الدولة القومية، مجلة الثقافة العالمية، العدد 117، مارس 2003، ص 51.

[11]– عادل جارش، تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل في الأمن القومي الجزائري، https://democraticac.de/?p=2448، تاريخ التصفح، 2021/4/17، الساعة 23:14.

[12]– الحافظ النويني، ازمة دولة ما بعد الاستعمار في افريقيا حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)، المستقبل العربي، ص 62.

[13]– أدم شهرزاد، الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الامنية الجديدة، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد الاول، 2013، ص 47.

[14]- Mecnamer, the Essence of Security (New-York Harper Press 1966 P 149

[15]– روبرت روتبرغ، مرجع سبق ذكره، ص52.

[16]– سمير قلاع الضروس، مرجع سبق ذكره، ص 341.

[17]– فرجة لدمية، مرجع سبق ذكره، ص 47.

[18]– لبدي حنان، التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الاستراتيجية الامنية الاوربية في منطقة الساحل الافريقي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة، 2015/2014، ص 84/83.

[19]– امحند برقوق، الساحل الافريقي بين التحديات الداخلية والحسابات الخارجية، جريدة الشعب، جانفي 2003، ص 13.

[20]– عبد الوهاب بن خليفة، جيوسياسية العلاقات الدولية المتغيرات والقواعد والادوار، دار قرطبة، الجزائر، الطبعة الاولى، 2016، ص 16.

[21]– ليندة عكروم، تأثير التهديدات الامنية الجديدة على العلاقات الدولية بين دول الشمال وجنوب المتوسط، رسالة ماجستير في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة، 2010/2009، ص 56.

[22]– التقرير الاوربي للتنمية 2009، التغلب على الهشاشة في افريقيا، مركز روربت شومان للدراسات المتقدمة، فيسولي، 2009، ص 16

[23]– عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المكتبة العصرية للطباعة، الجزائر، 2005، ص 26.

[24]– عبد الجليل زيد الهرمون، الأمن العربي وتحدياته المستجدة، https://www.aljazeera.net/opinions/2016/7/4، يوم 2021/04/17، الساعة 13:23.

[25]– بن لمخربش اسماء، دور المقاربة الجزائرية في حل النزاعات في دول الجوار الاقليمي: حالتي ليبيا ومالي (301 – 317)، المجلة المفكر، الجزائر، العدد السابع عشر، 2018، ص 305.

[26]– محمد قجالي، ضبط الحدود الاقليمية للدولة ومبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية التونسية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص قانون دولي، جامعة الجزائر، 1990، ص 296

[27]– عمار بالة، التهديدات الامنية في منطقة الساحل الافريقي وتداعيتها على الامن القومي الجزائري مالي نموذجا، اطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2018/2017، ص 101.

[28]– حمدي عبد الرحمن، الغرب وعسكرة الساحل الافريقي، https://www.aljazeera.net/opinions/2013/3/7/، يوم 2021/04/17، الساعة 22:39.

[29]– بشكيط خالد، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[30]– حمدي عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره.

[31]– عمار بالة، مرجع سبق ذكره، ص 88.

[32]– كرايس الجيلالي وشافي محمد عبد الباسط، جهود الجزائر القانونية للتحكم في ظاهرة الهجرة غير الشرعية "أزمة دولة مالي نموذجا، الملتقى اوطني الافتراضي الاول: الهجرة غير الشرعية تحديات ورهانات، يوم 2021/04/10، جامعة سوق هراس، غير منشورة.

[33]– بدون كاتب، استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي، https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/20126310429208904.html، يوم 2021/04/21، الساعة 18:28.

[34]– سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الامنية دراسة في تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، بدون طبعة، بدون سنة، ص 66.

[35]– عمار بالة، مرجع سبق ذكره، ص 92/89.

[36]– بدون كاتب، استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي، مرجع سبق ذكره.

[37]– أمحند برقوق، المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، والاستراتيجية الجزائرية، محاضرة غير منشورة 2012.

[38]– عمار بالة، مرجع سبق ذكره، ص 121.

[3939]بوحارة سارة، تداعيات الهجرة غير الشرعية على الامن الجزائري (139 – 153)، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة خميس مليانة، العدد الاول، فيفري 2020، ص 143.

[40]– كرايس الجيلالي وخالد حلوز، المجتمع الغربي متخيلا والمجتمع الغربي في الواقع – ملاحظات لمهاجرين غير شرعيين من ولاية تيارت –المجتمع الالماني نموذجا، اليوم الدراسي: الهجرة غير الشرعية وتحولاتها الراهنة في الجزائر، مخبر الانساق، البنيات، النماذج والممارسات: الفلسفة والعلوم الاجتماعية والترجمة، جامعة وهران، يوم: يوم 2020/12/21، غير منشورة.

[41]– قط سمير، الهجرة غير المنتظمة من افريقيا الساحل والصحراء نحو عبور الجزائر: بين المناولة الامنية على اروبا والمخاوف الداخلية، ورقة مقدمة للملتقى الدولي الاول حول المقاربة الامنية الجزائرية في الساحل الافريقي، يومي 24 و25 نوفمبر 2013، جامعة قالمة ص 13.

[42]– –بوحارة سارة، مرجع سبق ذكره، ص 146.

[43]– التقرير الاوربي للتنمية 2009، مرجع سبق ذكره، 16.

[44]– ناصف يوسف حقي، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، لبنان، الطبعة الاولى، 1985، ص 156.

[45]– بودن زكرياء، أثر التهديدات الارهابية في شمال مالي على الامن الوطني الجزائري استراتيجية مواجهتها2014/2010، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية ودراسات استراتيجية، جامعة بسكرة، 2015/2014 ص 138.

[46]– محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الافريقي وادارة الحرب الاثيوبية الإيريترية، دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، بدون طبعة، 2004، ص 39/31.

[47]–بوحنية قوي، الإستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، الجزيرة للدراسات، يونيو 2012، ص06

[48]– بودن زكرياء، مرجع سبق ذكره، ص 139.

[49]– عمار بالة، مرجع سبق ذكره، ص 209.

[50]– بطرس بطرس غالي، السياسات الخارجية للدول الكبرى، المجلة المصرية للعلوم السياسية، الجمعية المصرية للعلوم السياسية، مصر، العدد 18، سبتمبر 1962، ص 26.

[51]– بدون كاتب، انتكاسة فرنسا بالساحل.. هل تعزز تعاون الجزائر وموريتانيا عسكريا؟ (تحليل)، https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A3/2105444، يوم 2021/04/22، الساعة 11:48.

[52]– عمار بالة، مرجع سبق ذكره، ص 221.

[53]– محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، دار الجلب، لبنان، الطبعة الثانية، 2001، ص 08.

[54]– عتيقة كواشي، الاستراتيجية الجزائرية في مواجهة الظاهرة الارهابية المتنامية في منطقة الساحل الافريقي (451 – 468)، مجلة الباحث للدراسات، الاكاديمية، الجزائر، العدد الثامن، جانفي 2016، ص 465.

[55]– مصطفى صايج، التسوية الدبلوماسية لازمة مالي وانعكاساتها على الامن الاقليمي (09 – 19) المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة العليا للعلوم السياسية، الجزائر، العدد الثاني، ديسمبر 2014، ص 10.

[56]– عبد النور بن عنتر، الأمن في منطقة الساحل وتعدد المبادرات، https://www.alaraby.co.uk/، يوم 2021/04/22، الساعة 22
ك 52.

[57]– اسمعيل صبري مقلد، العلاقات السياسة الدولية دراسة في اصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، مصر، بدون طبعة، 1991، ص 142/139.

[58]– الطاهر دلول والسايح بوساحية، السياسة الامنية في ضوء تجريم الفدية (19 – 28) المجلة الجزائرية للدراسات السياسة، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[59]– مصطفى صايج، مرجع سبق ذكره ص 14.